ام الحيران / عتير

تقع قرية أم الحيران في صحراء النقب جنوب الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وعلى بعد ثمانية كيلومترات شمالي بلدة حورة.

السكان

يقدر عدد سكان قرية أم الحيران بنحو ألف شخص يعيشون فيها منذ عقود خلت، وينتمون إلى عشيرة أبو القيعان الذين هجروا من أراضيهم الواقعة شمالي غربي النقب عام 1952. ونقل أفراد العشيرة إلى منطقة أحراش لاهب حتى العام 1956، حيث تقرر وقتها تهجيرهم مرة أخرى.

سبب التسمية

وسميت القرية باسم المنطقة التي نقلت إليها عائلات عشيرة أبو القيعان، وهي "وادي حيران" الذي يمر من القرية، وجبل حيران المحاذي لها.

تاريخ القرية

أم الحيران قرية فلسطينية سكن أهلها قبل نكبة 1948 لسنوات طويلة في أراضيهم الواقعة في منطقة

"وادي زبالة". وكما تؤكد وكالة الأناضول نقلا عن المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل "عدالة" (غير حكومي)، فإنه في أعقاب النكبة أمر القائد العسكري السكان بإخلاء أراضيهم والانتقال أولاً إلى منطقة اللقية. وفي العام 1956، هُجروا للمرة الثانية إلى موقعهم الحالي في منطقة وادي عتير، حيث أقاموا قرية أم الحيران.

واستقر السكان في تلك المنطقة وقسموا الأراضي فيما بينهم وقاموا بأعمال البناء المطلوبة للسكن في المنطقة، ورغم ذلك لم تعترف سلطة الاحتلال الإسرائيلي بقرية أم الحيران. ومع أن إسرائيل هي من هجرتهم من أرضهم الأصلية، فإنها تسعى لطردهم مجدداً ونزع ملكية الأرض منهم بغرض إقامة بلدة يهودية مكانها.

الحياة الاقتصادية

تفتقر قرية أم الحيران إلى الخدمات الأساسية، تربوية كانت أوصحية أو بنى تحتية، حيث يضطر السكان إلى السفر حتى بلدة حورة للحصول على تلك الخدمات، فيقطع أبناؤهم كيلومترات عدة للوصول إلى المدارس المجاورة.

وقد ناضل سكان القرية للحصول على شبكة مياه على حسابهم الخاص عام 2000، إلا أنه في العام 2010 تم قطع المياه عنهم بشكل نهائي بعدما خُفضت حصة المياه في عامي 2008 و2009، مما اضطرهم إلى جلب المياه من بلدة حورة بواسطة صهاريج.

كما تفتقر القرية إلى شبكة كهرباء منظمة، ويتزود سكانها بالكهرباء عبر اللوحات الشمسية ذات الكلفة الغالية.

أهمية الموقع

_تتعرض قرية أم الحيران لتهديدات مستمرة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تسعى جاهدة لهدمها واقتلاع سكانها العرب، تمهيدا لإقامة بلدة يهودية مكانها.

وتزعم السلطات الإسرائيلية أن أهالي المنطقة يقيمون على أراض مملوكة للدولة، وليس لهم الحق في إشغالها، وقامت بالفعل بترحيل نحو ألف شخص منهم إلى مناطق أخرى.

واستلم سكان القرية عام 2003 أوامر إخلاء وإبعاد، وفي العام 2004 تلقوا أوامر هدم لبيوتهم، وفي مايو/آيار 2015 صادقت المحكمة "الإسرائيلية" العليا - وهي أعلى سلطة قضائية في" إسرائيل"- قرارا نافذا بهدم القرية بالكامل وتهجير سكانها لإقامة بلدة يهودية على أنقاضها تسمى "حيران".

وفي أغسطس/آب 2016، قامت الجرافات الإسرائيلية بشق طريق لمستوطنة قرب قرية أم الحيران.

ورغم عرض السلطات "الإسرائيلية" على بدو أم الحيران تعويضات مالية وأراضي في مواقع أخرى، فإن أهل المنطقة يرفضون العروض "الإسرائيلية" ويقولون إن الجيش "الإسرائيلي" وضعهم في هذه المنطقة أصلا في خمسينيات القرن الماضي، وإن ترحيلهم منها يدل على وجود نمط من التعامل العنصري معهم.

وقد أكد زعيم الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر الشيخ رائد صلاح أن "إسرائيل" تطبق سياسة التطهير العرقي بحق فلسطينيي 1948 تطبيقا لمقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، مشيرا إلى أنها هدمت ألف منزل في النقب عام 2016.

وجاءت تصريحات الشيخ صلاح يوم 20 يناير/كانون الثاني 2017 في كلمة ألقاها أمام آلاف الفلسطينيين الذين أدوا الصلاة على أرض أم الحيران.

وشهدت بلدات ومدن فلسطينية داخل الخط الأخضر يوم 18 يناير/كانون الثاني 2017 مظاهرات غاضبة ضد هدم منازل في أم الحيران، شارك فيها الآلاف الذين رفعوا شعارات تضامنية مع أهالي القرية، وأدانوا قتل شرطة الاحتلال للفلسطيني يعقوب أبو القيعان وجرح آخرين.

وأطلق ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي حملة بعنوان "لن تسقط أم الحيران"، أشاروا فيها إلى نية الاحتلال هدم وتشريد سكان القرية وهدم منازلهم وممتلكاتهم، بهدف تسكين عائلة "زلتسر" اليهودية التي لا يتجاوز عدد أفرادها خمسة أشخاص، حسب رواية النشطاء.

الاستيطان في القرية

مخطط الذي يستهدف قرية أم الحيران هو نموذج مصغر عن المخطط الصهيوني في فلسطين، حيث تم اقتلاع وتشريد أهلها الاصليين من بيوتهم، وإحلال مستوطنين يهود على أنقاضها، على أراضيهم وفي مدنهم، وأحيانا في بيوتهم التي

ظلت عامرة في يافا وحيفا وصفد وبيسان وغيرها من المدن الفلسطينية، التي أفرغت من أهلها في نكبة 48.

عملية الإجلاء والإحلال تتكرر في أم الحيران من خلال مخطط نافذ لإقامة مستوطنة حيران على أنقاض بيوت أم الحيران بعد إخلاء سكانها الأصليين وهدم قريتهم، تماما، مثلما بنوا 'تسيبوري' على أنقاض صفورية، و'بيت شان' على ركام بيوت بيسان، و'أشكلون' على أطلال عسقلان، ها هم وبعد 67 عاما على النكبة، يفترض أن الفلسطينيين الذين ظلوا في وطنهم تحولوا خلالها إلى مواطنين متساوي الحقوق، يسعون وفي 'وضح النهار' لاقتلاع السكان الأصليين لأم الحيران وإحلال مستوطنين يهود محلهم بعد مصادرة أرضهم واسم قريتهم.

معاناة أهالي أم الحيران بدأت عام 2003 بعد مصادقة المجلس القطري للتخطيط والبناء على المخطط الذي يقضي بإقامة مستوطنة حيران التي سيصل عدد سكانها إلى 12 ألف مستوطن على أراضيهم، حيث استلم أهالي القرية أوامر إخلاء وإبعاد، وفي عام 2004 بدأ سكان القرية بتلقي أوامر هدم على بيوتهم. وبعد مسار قضائي طويل، ردت المحكمة العليا في شهر أيار/مايو 2015 الالتماس الذي قدمه السكان ضد هدم قريتهم، وأجازت إخلاءهم من بيوتهم، وهدمها وإقامة مستوطنة لليهود مكانها.

وأم الحيران هي واحدة من 36 قرية في النقب لا تعترف بها إسرائيل رغم أن جميعها تستوفي معايير دائرة الإحصاء المركزية لتعريف بلدة، من حيث كونها مكانا مأهولا بصورة ثابتة، يقطنه أكثر من 40 بالغا، توجد بها إدارة مستقلة، وهي غير موجودة ضمن مسطح النفوذ البلدي التابع لبلدة أخرى، في حين أن المعيار الوحيد الناقص هو إعلان وزير الداخلية أن المكان هو بلدة. ويبلغ عدد سكان أصغر هذه القرى 400 نسمة فيما يصل عدد سكان أكبرها إلى 5800 نسمة، بينما يبلغ مجموع سكانها 85 ألف إنسان، وتبغي إسرائيل من وراء اقتلاعها إلى استكمال السيطرة على مليون دونم إضافية من أراضي النقب.